

CD/PV.872
27 March 2001

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية
والسبعين بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الثلاثاء، ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد هو كسياودي (الصين)

الرئيس (الكلمة بالصينية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٨٧٢ لمؤتمر نزع السلاح.

لدي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلا مصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية. أعطي الكلمة أولا لممثلة مصر وهي السفيرة فاييزة أبو النجا.

السيدة فاييزة أبو النجا (الكلمة بالعربية): السيد الرئيس أود في البداية أن أهنيكم على توليكم رئاسة المؤتمر وإنني على ثقة من أن قيادتكم الفعالة سوف تساعد المؤتمر في تخطي فترة الجمود الطويلة وبدء العمل الموضوعي إن لم يكن في الجزء الأول من دورة هذا العام ففي بداية جزئها الثاني. وأود في هذه المناسبة أن أؤكد لكم تعاون وفد مصر الكامل وخالص تمنياتي لكم بالنجاح في مهمتكم الصعبة.

أود أن أتوجه بالشكر أيضا لسلفكم السفير كريستوفر وايستالد من كندا والسفير خوان انريك فيجان من شيلي لرئاستهما النشطة والخلاقة وأن أرحب، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها أمام المؤتمر رسميا منذ وصولهم، بزملائنا الجدد السفراء ايوي يونغ شانغ من جمهورية كوريا والسفير سميح النعمة من العراق والسفيرة أمينة محمد من كينيا والسفيرة رحما حسين من ماليزيا وأعتبر أن انضمام سيدتين إلينا سيساهم في تصحيح الخلل في التمثيل النسائي في المؤتمر.

كما أود أن أعرب عن خالص تقديري للسيد فلاديمير بتروفسكي الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة وأن أرحب بنائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح السفير أنريكي رومان موريه كما أعبر عن التقدير لأعضاء الأمانة على تفانيهم في خدمة المؤتمر.

سيدي الرئيس، لا يسعني إلا أن أعبر عن قلق وفد مصر العميق إزاء حالة الجمود التي يعاني منها مؤتمر نزع السلاح والتي امتدت لدورتين كاملتين على الأقل ففي الوقت الذي تتطلع فيه شعوب العالم إلى خطوات فعالة في كافة مجالات أجندة نزع السلاح يظل مؤتمرنا هذا غير قادر حتى على الاتفاق على برنامج عمله وفي حين يشير البعض إلى أن الوضع الحالي للمؤتمر ما هو إلا انعكاس لواقع العلاقات الدولية فإنه من الضروري التنويه إلى أنه في ظل نفس حالة العلاقات الدولية استطاع المؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن يحقق نجاحا تاريخيا يتأسس على برنامج طموح من أجل الإزالة التامة للأسلحة النووية بأبعاده الدولية والإقليمية.

سيدي الرئيس، لقد رحب العالم بالتعهد الصريح وغير المشروط الصادر عن الدول النووية بتحقيق الإزالة التامة لترسانتها النووية باعتباره اعلانا طال انتظاره يؤكد على نية تلك الدول في الوفاء بالتزاماتها القانونية الواضحة وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي خطوة جاءت استجابة لنداء بلايين

البشر من كافة أرجاء العالم ولرسالة المنظمات غير الحكومية وتلبية لصوت الحكمة المتمثل في الرأي الاستشاري لحكمة العدل الدولية والذي نص بوضوح على وأقتبس:

"There exists an international obligation to pursue in good faith and bring to a conclusion " negotiations leading to nuclear disarmament in all its aspects under strict and effective "international control.

"هناك التزام قائم بالعمل بحسن نية على متابعة وإكمال المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح بكامل جوانبه تحت رقابة دولية مشددة وفعالة".

هكذا أخذت الدول النووية أخيراً تعهداً على نفسها وهي خطوة لا يجب الاستهانة بها. بيد أن الوفاء بالوعد هو أمر أساسي. فالكلمات الفارغة لا تعني شيئاً لبلايين البشر في كل قارات العالم وإن دعوة الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر المراجعة السادس لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لإنشاء جهاز فرعي ملائم في مؤتمر نزع السلاح للتعامل مع نزع السلاح النووي يمكن تفسيرها فقط في ضوء التعهد الصريح الصادر عن الدول النووية.

إن صوت العقل سيادة الرئيس يؤكد أن الوقت أصبح مواتياً لإنشاء لجنة معنية بتزع السلاح النووي لإجراء مفاوضات بهدف إزالة كل الأسلحة النووية من على وجه الأرض.

لقد طرحت مقترحات عديدة في الدورات السابقة حول ولاية هذه اللجنة وقد قدم الرؤساء المتتالون للمؤتمر ومجموعة الـ ٢١١ وعدد من الوفود صياغات محددة في هذا الشأن. كما قدمت مصر عدداً من المقترحات بشأن ولايات مقترحة لهذه اللجنة ورد آخرها في الوثيقة CD/1563 بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ومع هذا لقد أبدينا مرونة كبيرة من خلال تجاوبنا البناء مع المقترحات المختلفة وكان آخرها قبول مقترح السفير آمورين رئيس المؤتمر حينذاك والذي ورد في الوثيقة CD/1624 كأساس للمشاورات حول برنامج العمل ولكن المرونة يجب أن تكون متبادلة سيادة الرئيس حيث أن المطلوب هو تحقيق تقدم ملموس في قضية نزع السلاح النووي وهي قضية من الأهمية بحيث لا يمكن أن يقتصر تناولها على مجرد الكلمات. كذلك فإنه لا يمكن إنكار خيبة أملنا الكبيرة لعدم ترجمة التعهدات التي قدمت في إطار مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار إلى أفعال ملموسة. ومع هذا فإننا نعتبر أن هناك تقدماً أحرز يتمثل في وجود توافق في الآراء في مؤتمر نزع السلاح ولأول مرة حول ضرورة أن يتم التعامل مع نزع السلاح النووي في إطار لجنة خاصة ذات ولاية موضوعية وتؤمن مصر أن تلك اللجنة يجب أن تتعامل مع التدابير الملموسة والخطوات العملية من أجل نزع السلاح النووي ومن بين تلك التدابير الخطوات التي تنادي بها الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة السادس لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كما يجب أن تتناول اللجنة أيضاً الجوانب المختلفة لنظام قانوني لإزالة الأسلحة النووية بما في ذلك نظام التحقق الخاص

بها. وبالتوازي مع مسعانا لتناول نزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح يتعين علينا مضاعفة جهودنا في الإطار الدولي الأوسع. فبالإضافة إلى القرارات العديدة التي اعتمدها المنظمات الدولية والإقليمية دعا السيد الرئيس محمد حسني مبارك إلى مؤتمر دولي خاص لتخليص العالم من كافة الأسلحة النووية ولقد تبنت العديد من المحافل الدولية هذه الدعوة في أشكال مختلفة وتناولها الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان في دعوته إلى انعقاد مؤتمر دولي لتناول المخاطر النووية وهي الدعوة التي اعتمدها أيضا القمة الألفية وهي أكبر تجمع لرؤساء الدول والحكومات في التاريخ وقد أصبح عقد مؤتمر دولي حول نزع السلاح النووي أمرا ملحا في ضوء المأزق الحالي الذي يمر به مؤتمر نزع السلاح .

هذا وتعتبر مصر الشفافية فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا ذات الصلة بها إجراء هاما لبناء الثقة وقدمت مصر في اللجنة الأولى خلال الدورتين الثالثة والخمسين والرابعة والخمسين للجمعية العامة مشروع قرار حول الشفافية في التسلح اعتمده الجمعية العامة في الدورتين بهدف إبراز الحاجة إلى مدخل مواز يجعل الشفافية شاملة في جميع مجالات التسلح ولم نجد أن هناك ما يدعو إلى إعادة تقديم هذا القرار خلال الدورة الخامسة والخمسين حيث أن المدخل الذي يتبناه أصبح مستقرا ومتفقا عليه.

وبالتالي سيدي الرئيس فإننا نرحب بتناول الجوانب المختلفة للشفافية في التسلح خلال الدورة ٢٠٠١ لمؤتمر نزع السلاح بما يتضمن إنشاء لجنة خاصة حول هذا الموضوع يكون لها بالطبع ولاية شاملة.

سيدي الرئيس، بينما تشدد مصر على هدف نزع السلاح النووي على المستوى الدولي والعالمي فإن الوضع الحالي في الشرق الأوسط يقلقنا بصفة خاصة وهو الأمر الذي يتطلب عملا فوريا وفي هذا الصدد فقد حظيت المبادرة التي تبنتها مصر وإيران منذ عام ١٩٧٤ بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ومبادرة الرئيس مبارك لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة بتأييد واسع في المجتمع الدولي وانعكس هذا التأييد في عدد لا حصر له من القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة والمحافل الدولية والإقليمية.

وقد كانت الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة السادس واضحة في إعادة التأكيد على وأقتبس "أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقيقا لهدف عالمية المعاهدة في الشرق الأوسط".

وفي ضوء ما تقدم وأخذا في الاعتبار قرار الجمعية العامة رقم ٥٥/٣٦ المعنون "مخاطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" والذي تم اعتماده بأغلبية ساحقة وأيضا القرار ٥٥/٣٠ المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والذي تم اعتماده بدون تصويت في ضوء ذلك سيادة الرئيس يطلب وفد مصر من معهد الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح UNIDIR إعداد دراسة حول الخطوات العملية للإنشاء الفوري لمنطقة

خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط على أن تتسم هذه الدراسة بطابع تنفيذي وتأتي إلحاقاً للدراسة التي أعدها المعهد سنة ١٩٩٦ حول إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة وأيضاً على أساس البناء على أعمال المعهد (UNIDIR) السابقة في هذا المجال.

سيدي الرئيس، إن تأييد مصر لإعادة إنشاء لجنة تحت البند الأول من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" تكون معنية بالتفاوض حول معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية يأتي في إطار برنامج عمل يتضمن كافة الموضوعات الرئيسية التي يتناولها جدول أعمال مؤتمرنا هذا.

وفي هذا الصدد فإن إنشاء هذه اللجنة الخاصة تحت البند الأول من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" يؤكد أن أهداف المعاهدة المنشودة لا تقتصر على أبعاد منع الانتشار وإنما تتضمن أيضاً أهدافاً ملموسة في مجال نزع السلاح النووي.

فحتى تحقق تلك المعاهدة أهدافها يتعين إذن أن تتضمن إجراءات عملية وجوهرية لنزع السلاح النووي أي أن نطاق الوثيقة الدولية يجب أن يشمل كافة المواد الانشطارية الصالحة للاستخدام في الأسلحة النووية والأجهزة التفجيرية الأخرى على مستوى العالم بما في ذلك المخزون العسكري من تلك المواد.

كما أن أي صك دولي يتم التوصل إليه يجب أن يكون غير تمييزي بما يعني أن نظاماً موحداً للرقابة الدولية الصارمة يجب أن يطبق على كافة الدول وعلى جميع المنشآت التي يمكن استخدامها لإنتاج المواد الانشطارية بدون استثناء.

ومن الضروري سيدي الرئيس أن تكون المعاهدة قابلة للتحقق الدولي الفعال بما يعني أن الصك الدولي محل التفاوض يجب أن يتأسس على عنصر الشفافية المطلقة. ويتطلب ذلك بالطبع إخضاع جميع المنشآت في العالم التي تتم بها عملية إنتاج أو تخزين المواد الانشطارية لنظام صارم للرقابة والتحقق، أي إخضاع دورة الوقود النووي بالكامل لهذا النظام الدولي. كما يلزم إنشاء وتطوير نظام محكم لرصد أي منشآت نووية غير معلنة أو أي مخزون غير معلن من المواد الانشطارية.

سيدي الرئيس، إن أي معاهدة أو اتفاقية محتملة خاصة بحظر إنتاج المواد الانشطارية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تضيء أي قدر من الاعتراف القانوني أو الفعلي لامتلاك دولة غير طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو لأن تمتلك الدول النووية الخمس المعترف بها في المعاهدة تلك الأسلحة إلى ما لا نهاية كما لا يمكن لمثل هذه الاتفاقية أن توحى بأي شكل من أشكال القبول الدولي لمثل هذا الامتلاك.

بل إن أي وثيقة دولية يتم التفاوض حولها يجب أن تطالب بشكل واضح لا لبس فيه كافة الدول بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتأكيد على ضرورة تحقيق هدف إزالة الأسلحة النووية تنفيذًا لما نصت عليه المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار في إطار زمني معقول.

إن قيمة هذه الاتفاقية سيادة الرئيس تتوقف على دخولها المبكر حيز التنفيذ. وكانت مصر من ضمن أوائل الدول التي دعت إلى الإعلان عن تعهد جماعي أو سلسلة من التعهدات الطوعية من جانب واحد تقوم بها كافة الدول التي تدير منشآت نووية للوقف الفوري لإنتاج كافة المواد الانشطارية لاحتياجات التسليح. وقد حظيت هذه الدعوة بتأييد دولي واسع حيث أن مثل تلك الخطوة من شأنها أن تؤثر إيجابيا على مسار المفاوضات المقبلة. وتظهر التزام الأطراف المعنية بجوهر هذه المفاوضات.

سيدي الرئيس يأتي قرار الجمعية العامة ٥٥/٣٢ في إطار سلسلة من القرارات التي تطرحها مصر سنويا بالتناوب مع سري لانكا فيما بينها في اللجنة الأولى ويدعو هذا القرار كافة الدول وبالأخص تلك التي تمتلك قدرات كبيرة في مجال الفضاء الخارجي إلى المساهمة بنشاط في تحقيق هدف الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي والامتناع عن أي أعمال مخالفة لهذا الهدف.

كما يدعو هذا القرار مؤتمر نزع السلاح إلى استكمال دراسة ولاية اللجنة الخاصة المعنية بهذا الموضوع وتحديثها وإلى إعادة إنشائها في أقرب وقت ممكن خلال دورة ٢٠٠١ والهدف من ذلك واضح وهو خوض المفاوضات من أجل إبرام اتفاقية أو اتفاقيات متعددة الأطراف حول منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي بكافة جوانبه. وفي هذا الصدد سيدي الرئيس فإنه من المهم البناء على العمل الجاد الذي تم في المؤتمر في السنوات السابقة والمساعدة بإعادة إنشاء لجنة خاصة للتفاوض حول هذا الموضوع حيث أن المطلوب هو منع سباق تسلح مكلف ومدمر قبل أن يبدأ. وإذا ما لم ننجح بالتحرك بإصرار الآن سوف نقف عاجزين أمام تطورات تكنولوجية خطيرة قادرة على إدخال عقائد عسكرية جديدة بما يمثل تهديدا صريحا لأمن واستقرار كافة المجتمعات. لذلك فإن مصر تؤيد بدء المفاوضات في أقرب فرصة بشأن نظام شامل لمنع الاستخدامات العسكرية للفضاء الخارجي ونؤكد أيضا على ضرورة قصر استخدام الفضاء الخارجي على الأنشطة السلمية فقط.

سيدي الرئيس في الوقت الذي تؤيد فيه مصر جهودكم للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل أود إبراز أهمية العناصر الأخرى في هذا البرنامج وعلى وجه التحديد الضمانات السلبية والشفافية في التسلح والألغام المضادة للأفراد. ولا داعي هنا لأن أكرر مواقف مصر من هذه الموضوعات حيث أنها مسجلة بطريقة ملائمة في سجلات مؤتمر نزع السلاح.

ومن المهم أيضا أن نذكر أن أعمال المؤتمر ما زالت تدور خلف أبواب مغلقة وبأسلوب عفا عليه الزمن ويتسم بانعدام الشفافية والتي نطالب بها في كافة المحافل الأخرى. لذلك لا يجب إهمال الموضوعات التنظيمية الثلاث والتي من شأنها أن تساهم في رفع كفاءة أداء المؤتمر وعلى وجه التحديد توسيع العضوية ومراجعة جدول الأعمال وتحديث أسلوب عمل المؤتمر.

وفي هذا الإطار سيدي الرئيس يعد دور المجتمع المدني من علامات هذا العصر، ويمكن القول أن مؤتمر نزع السلاح أحد المحافل الأخيرة في العالم التي يقاوم فيها عدد محدود من الدول أي دور للمجتمع المدني وللنظم غير الحكومية. وفي الواقع بوسع المنظمات غير الحكومية أن تساعد في تنشيط عمل المؤتمر بأكثر من وسيلة ولذلك أشدد سيادة الرئيس على أنه يجب سماع صوت المنظمات غير الحكومية في الجلسات العامة للمؤتمر واعتبر ذلك عنصرا محوريا من أجل تحسين أسلوب عمل المؤتمر وجعله أكثر فاعلية.

سيدي الرئيس، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأكرر التزام مصر التام بالعمل الدؤوب والمتواصل نحو تحقيق أهداف نزع السلاح العام والشامل، الأمر الذي يقتضي الحفاظ على أدنى المتطلبات الدفاعية وإزالة كافة أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية وفقا للأولويات التي اعتمدها المجتمع الدولي في الدورة الخاصة الأولى للجمعية العامة التي خصصت لترع السلاح في عام ١٩٧٨.

وأخيرا سمحوا لي سيادة الرئيس أن أعبر عن أمني الصادق بأن يضطلع مؤتمر نزع السلاح خلال دورة ٢٠٠١ بمسؤولياته بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد المعني بمفاوضات نزع السلاح وأذكر في هذا الصدد برسالة الأمين العام للأمم المتحدة في بدء هذه الدورة والتي نقلها إلينا السيد ج فلاديمير بتروفسكي والتي أشار فيها إلى أن عضوية هذا المحفل الممثل للمجتمع الدولي تتيح له موقعا فريدا ومتميزا يمكنه من التفاوض حول نتائج تتمتع بمشاركة عالمية وصالحة للتطبيق.

ويأمل وفد مصر أن تتحلى بالحكمة الجماعية اللازمة لاستغلال الفرصة التي لا تزال متاحة أمامنا في إطار الوضع الاستراتيجي الدولي الراهن والتي للأسف تتضاءل بسرعة كبيرة... أن نستغل هذه الفرصة سيدي الرئيس قبل أن تتلاشى من أمامنا تماما ولفترات طويلة قادمة. وشكرا سيدي الرئيس.

الرئيس (الكلمة بالصينية): أشكر ممثلة مصر على بيانها وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة السيد أيان دونالد صن.

السيد دونالد صن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية): سيدي الرئيس أود في البداية أن أهنيكم على توليكم رئاسة المؤتمر. ووفد المملكة المتحدة يعرب لكم عن كامل تأييده وتعاونه في أعمالكم.

قد طلبت الكلمة اليوم كي أخطر المؤتمر بإيجاز شديد أن المملكة المتحدة قد صدقت في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠١ على البروتوكولين الأول والثاني الملحقين بمعاهدة بليندابا التي أنشئت بموجبها أفريقيا منطقة خالية من السلاح النووي. وقرار المملكة المتحدة بالتصديق على البروتوكولين الملحقين بالمعاهدة يبرهن بجلاء على تأييدنا لوجود منطقة خالية من السلاح النووي في أفريقيا، ويؤكد التزامنا بعدم الانتشار النووي وأمنيتنا في أن نرى عالما خاليا من جميع أسلحة الدمار الشامل.

الرئيس (الكلمة بالصينية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

وفي هذا المنعطف أود أن أدلي ببيان موجز بصفتي رئيسا للمؤتمر.

إن جلسة اليوم هي الجلسة العامة الأخيرة لمؤتمر نزع السلاح خلال الجزء الأول من دورة عام ٢٠٠١ كما أنها الجلسة العامة الثانية التي شاركت فيها بوصفي رئيسا. وبعد هذا الأسبوع يبدأ المؤتمر عطلة منتصف الدورة لمدة ستة أسابيع. وأعتزم اليوم إجراء استعراض موجز للأمور ذات الأهمية التي حدثت في هذا الجزء من الدورة وفي الوقت نفسه أن أقدم إليكم جميعا تقريرا عن المشاورات التي قمت بإجرائها مع كافة الأطراف منذ أن توليت الرئاسة.

وكما تعلمون جميعا يمر المؤتمر منذ بعض الوقت بمأزق إذ إنه لا يستطيع التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمله وكل فرد منا يشعر بالاستياء والقلق. وقد سعى من سلفي ولا سيما السفيران وستدل وفيغا جاهدين وتصدوا للصعوبات بجسارة من أجل كسر حالة الجمود؛ ومن الواضح لكم جميعا الحماس والحكمة الدبلوماسية التي تحلوا بها. وعلى الرغم من أنهم لم يتمكنوا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل الذي سعوا جاهدين إلى تحقيقه منذ أمد طويل، فقد لاحت بعض الخيارات التي قد تدفع قضية المؤتمر قدما بفضل جهودهم والجهود المتعاضدة لكافة الوفود.

ومنذ أن توليت الرئاسة الأسبوع الماضي قمت بإجراء مشاورات بشأن برنامج عمل المؤتمر والمسائل ذات الصلة مع جميع منسقي المجموعة ومع الزملاء من اثني عشر وفدا أو نحو ذلك استنادا إلى الأعمال التي قام بها أسلافي وعلى أساس مبادئ لإنصاف والتزاهة والانفتاح.

وقد بينت المشاورات بخصوص مسألة برنامج العمل أن نقاط الاختلاف الأساسية لا تزال قائمة وأنها تنعكس أساسا في الولاية فيما يخص القضايا الهامة وهي هل ينبغي لها أن تتفاوض بشأن هذه الأمور وهل ينبغي لها مواصلة المفاوضات كغاية في حد ذاتها أم ينبغي لها أن تناقش هذه الأمور؟ ومما لا شك فيه أن الآراء تتباين بشأن هذا السؤال والطريق المسدود التي وصلت إليه المفاوضات تتعلق بالحالة الأمنية الدولية السائدة والاعتبارات الاستراتيجية المتباينة. وفي هذا الصدد من المعروف لكافة الأطراف أن مؤتمر نزع السلاح يسلم بأن تأييد الوثيقة CD/1624 تعتبر أساسا يقوم عليه المزيد من المشاورات المكثفة. ومع ذلك، يواصل بذل الجهود أيضا لإيجاد أي حلول ممكنة.

وبصدد الإجراءات التكميلية تبين أيضا من المشاورات التي قمت بإجرائها وجود اختلافات ملحوظة في الآراء؛ فوفقا للبعض يوجد استنادا إلى النظام الداخلي للمؤتمر والوثيقة CD/1036 عدد من مسارات العمل التي يمكن استطلاعها. ووفقا للبعض الآخر لا يزال الطريق طويلا للتوصل إلى اتفاق بشأن اختيار أي إجراء تكميلي بالنظر إلى بعض الاعتبارات الأساسية. ومع ذلك يواصل بذل جهود مناسبة في هذا الخصوص.

حضرات الزملاء الكرام سأواصل بوصفي رئيسا للمؤتمر التعاون بإخلاص مع كل الأطراف وكما قلت في جلستنا العامة التي عقدت يوم الخميس الماضي سأقوم بتجسيد وتقديم مواقف واقتراحات كل شخص بصورة موضوعية. وأود أن أكرر أمني في هذا المقام في أن يقدم كل وفد وكل مجموعة آراءه بصورة بناءة وأن يستحدث أساليب مختلفة وأن يقدم مقترحات بالتشاور على نطاق واسع معي وكذلك فيما بين مختلف البلدان والمجموعات في مسعى جماعي لتعزيز أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وسأكون في جنيف خلال الأسبوع الأول والرابع والخامس والسادس من فترة منتصف الدورة؛ أما في الأسبوعين الثاني والثالث فسأكون في نيويورك لحضور اجتماع هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وسأواصل الاتصال بكافة الأطراف لتجميع آرائهم وردود أفعالهم استعدادا لافتتاح الجزء الثاني من دورتنا.

حضرات الزملاء الكرام، بهذا تنتهي أعمالنا لهذا اليوم وبالتالي الجلسة العامة الأخيرة للجزء الأول من دورة عام ٢٠٠١. وسوف تعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الثلاثاء ١٧ أيار/مايو ٢٠٠١ الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠
